

تقرير عن آليات تطوير مشاركة الشباب في الانتخابات المحلية القادمة



جنين -تقرير علي سمودي - كشف مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" عن وجود تهميش للشباب وقضاياهم وخاصة في المشاركة السياسية في المنطقة العربية عموماً ، وفي فلسطين على وجه الخصوص مما يجعل من قضايا الشباب هما جماهيرياً عاماً .

جاء ذلك في تقرير خاص اصدره بمناسبة يوم الشباب العالمي بهدف تسليط الضوء على واقع المشاركة والتمثيل الشبابي في الهيئات المحلية في فلسطين، والكشف عن العقبات التي تحول دون مشاركة وتمثيل للشباب فيها واقتراح سياسات لتطوير المشاركة والتمثيل للشباب في هذه الهيئات. وقال المركز " أنه وعلى الرغم من القوة التصويتية التي يمثلونها باعتبارهم أوسع قاعدة للمنتخبين، واجه الشباب الفلسطيني في المجتمعات المحلية في مختلف المحافظات تهميشاً واضحاً في المشاركة السياسية، وتحديدًا في الانتخابات التشريعية والمحلية، ولعب دوراً في ذلك دورا التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ونمط توزيع القوة في المجتمع إلى جانب بعض العيقات التشريعية وخبرات الممارسات السياسية الرسمية السابقة."

وقال المركز " أنه يمكن الحديث عن قضايا الشباب في إطار ثنائية الحقوق والواجبات، فبينما يتعلق بالحقوق ورغم أن الشباب كانوا قد تركوا فترة من الوقت دون توجيه حقيقي من قبل بعض مؤسسات السلطة، إلا أن مشاركتهم في الانتخابات ليست حقاً دستورياً فحسب، إنما هي واجب وطني، فلا يستطيع أحد أن يمنع الشباب من ممارسة هذا الحق، لكن على الشباب أيضاً أن يهتموا بتحويل هذا الحق إلى واجب، (بمعنى تحويله إلى مهمة ملقاة على عاتقهم)، يمكن التعبير عنه سلوكياً من خلال المشاركة الفعلية في الانتخابات، من خلال تشبث الشباب بممارسة هذا الحق .

وبحسب بيانات ومتابعات المركز ، تحكم النظرة المجتمعية للحكم المحلي في فلسطين، عوامل ومظاهر تسهم في تشكيل الصورة القائمة له أهمها ، الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني، فهي ليست من النوع المشارك أو الفاعل بل هي متلقية وموجبة من أعلى إلى أسفل والضعف التنظيمي أو ضعف آليات الفعل السياسي القائم على أسس عسكارية وتقليدية وفقوية، وغياب برامج تفصيلية للفصائل والأحزاب، إضافة لتنافسية وفي بعض الأحيان تناحرية، الفصائل على الفوز بالمقاعد دون برامج وآليات رقابية، حيث أصبح كل شيء موجه إلى الخارج ولم يعط الأهتمام للدخل بشكل الكافي . وأشار المركز الى نقشي ظاهرة السلبية واللامبالاة والانكفاء والانعزال والبحث عن تحقيق الصالح الذاتي والخلص الفردي واللاخطر اعتقاد المواطنين أن الهيئات المحلية ليست قادرة على

وحدة منها مجلس منتخب انتخابياً مباشراً على الوجه المثبت في القانون".
وذكر "شمس" أنه بعد اقرار قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل بعض مواد قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧ وقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وقانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (١) لسنة ١٩٩٧

، إضافة إلى بعض الأنظمة والتعليمات الإطار القانوني الناظم لعمل ولانتخاب الهيئات المحلية في فلسطين، من حيث تنظيم علاقة الهيئات المحلية بوزارة الحكم المحلي، وعلاقة الهيئات المحلية مع بعضها البعض، إضافة إلى جميع الأمور المتعلقة بإدارة الهيئة المحلية وعلاقتها بوزارة الحكم المحلي، وإحداث الهيئات المحلية والفائنا وتوسيع حدودها، وكيفية إدارة الجلسات وتنظيمها، وصلاحيات المجلس وصلاحيات رئيسه ونائبه وعلاقتهم بموظفي الهيئة المحلية، وملخص حول الأعمال المالية للمجلس". وقال المركز ، انه على الرغم من أن النظام الانتخابي للهيئات المحلية في فلسطين هو نظام حروعدال، تتناوفا فيه الشروط الموضوعية والشكلية لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة، إلا أنه لم يتناول مشاركة الشباب، بل أن القانون حرم الشباب من الترشح عندما اشترط أن يكون عمر المرشح (٢٥) عاماً يوم الاقتراع .

البيئة الاجتماعية

وذكر أن بعض القوانين التي تنظم الجمعيات والتجمع تحرم الشباب من المشاركة. ومن أهم عوامل ومظاهر الإقصاء للشباب عن المشاركة في الهيئات المحلية، دور القيم الاجتماعية والثقافية السلبية في إعاقة مشاركة الشباب في عملية صنع القرار أو التأثير عليه ، وسيطرة الكبار على القوائم والكتل الانتخابية ، إضافة لعدم استماع القوائم والكتل الانتخابية تجديد خطابها ليتماشى مع التوجهات الراهنة ويولي احتياجات الشباب ، كما بينت التجارب أن القوائم والكتل الانتخابية لا تفي بوعودها وخصوصاً تلك الموجهة للفئة الشبابية (كالتشغيل - الصحة - التعليم الخ ، إضافة للباس والإحباط في صفوف الشباب واستخدامهم كمراقبين للقوائم والكتل الانتخابية التي تحوي كبار السن.

مشاركة الشباب وتمثيلهم

الركزية ،ونقص الثقة بين هيئات الحكم المحلي والمجتمع، وانخفاض نسبة مشاركة فئة الشباب فيها، حيث أن قانون الترشيح للهيئات المحلية يحدد سن الترشيح لما فوق الثلاثين لرئيس و٢٥ عاماً للعضو مما يقضي قطاعاً واسعاً من الشباب عن الترشيح بفعل القانون لا بتخلي الشباب عن الحق.

البيئة المحيطة

ويؤكد "شمس" ضرورة عدم اغفال الظروف التاريخية التي عاشتها المجالس المحلية والبلدية، فقد تعاقبت سلطات سياسية وعسكرية متتالية، ولم تكن في يوم من الأيام سلطة وطنية فلسطينية، بل كانت غربية عنها، وغير نابعة من الحاجة الفلسطينية، وادى ذلك إلى القيام بدور سلبي في عملية تطور مهام وأهداف مؤسسات الحكم المحلي. وبين انه بعد إنشاء السلطة الوطنية في العام ١٩٩٤ لم يتغير الوضع بشكل نوعي وفقاً للحاجة الفلسطينية، بل إن أولى الخطوات في هذا الاتجاه كانت المرسوم الرئاسي رقم ٩٤/١، الذي أشار إلى استمرار العمل بالقوانين التي كان معمولاً بها قبل العام ١٩٦٧، وتشير التجربة إلى أن السلطة الفلسطينية في اتباعها لنظام العيينات في المجالس البلدية بدلا من الانتخاب، قد أخذت بعين الاعتبار المعايير العشائرية والحزبية بعيداً عن موقف المواطن ورأيه، مما حول المجالس وأعضائها لمجرد موظفين في السلطة، وليس كقادة ممثلين لمجتمعاتهم المحلية.

البيئة القانونية

وقال التقرير " انه ينظم عمل الهيئات المحلية في فلسطين إطار قانوني تداخلت في تشكيله عوامل نشأت عن موروث قانوني كان نتاج مختلف الحقب التي مرت بها فلسطين، إضافة إلى العوامل التي عملت على إعادة صياغة هذا الإطار القانوني بعد توقيع اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، وما نتج عنها من خلق اختصاصات وظيفية للسلطة الوطنية تجاه المواطن الفلسطيني حيث نصت المادة (٨٥) من القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ على "تنظيم البلاد بقانون في وحدات إدارية محلية تتمتع بالخصخصة الاعترافية، ويكون لكل

السن يستحوذوا على مواقع صنع القرار". اما على صعيد الاحزاب ، فرأى "شمس" ان أحزابنا ومن يقودها هرمية كبيرة السن تراوح مكانها لا قواعد شابة كافية لها لإسنادها وتمكينها من ترجمة الأهداف المعلنة. لذلك قال " نحن في مأزق فالذين يجلسون في واجهات الأحزاب ويصرون على أن يقولوا هذا هو الممكن ومن لا يعجبه يشرب البحرإننا يعطلون عبور الشباب للمشاركة والمواقع ويحبسون طاقاتهم".

ورغم نسبة التعليم العالية بين صفوف الشباب حيث تندر الأمية، ووجود نسبة كبيرة ممن انهوا تعليمًا متوسطًا أو جامعيًا، إلا أننا لا نجد هذا المستوى قد ترجم إلى حالة من المبادرة القيادية على المستوى المحلي، وأضاف " يبرز السؤال حول دور الجامعات الفلسطينية البالغة ١١ جامعة (٨ منها في الضفة الغربية، و٣ في قطاع غزة إضافة إلى ١٣ كلية جامعية تمنح شهادة البكالوريوس، و١٩ كلية متوسطة، تمنح شهادة البكالوريوس) ولكنها يوجد بها مجالس طلابية تنتخب بطرق مختلفة كل عام ويمارس فيها الطلبة حقهم الانتخابي، إلا أن ذلك لا يستمر بعد التخرج حيث أن عملية الانتخاب لمجالس الطلبة تكون في غالب الأحيان نتيجة لضغط قوى سياسية متنافسة، وليس لاهتمام إدارات الجامعات في تنمية شخصيات قيادية بين صفوف الطلبة.

ونبه المركز أن الاهتمام بالشباب في اليوم الذي يسبق يوم الاقتراع، لا يكون نابعاً من قناعة بأهمية الشباب في الحياة السياسية، وضرورة إدماجهم في المؤسسات، بقدر ما يكون نابعاً من ارتفاع عدد الشباب المسجلين في اللوائح الانتخابية من مجموع المسجلين في السجل الانتخابي، وهذا ما يشكل خزاناً كبيراً من الأصوات يمكنها أن تقلب كل التوقعات في نظر الكتل المتنافسة، مؤكداً انه يمكن استغلاله في جميع مراحل الاستحقاق الانتخابي وخاصة فترة الحملة الانتخابية حيث يوظف الشباب في عدة مجالات.

تشكيل القوائم الانتخابية و/ المشاركة بها

دور الشباب أنفسهم

واكد انه يقع على عاتق الشباب مهمة انتزاع حقوقهم، وعلى المؤسسات الشبابية إعادة تنظيم ذاتها وفق أسس ديمقراطية لتعمل على أساس أنها شريك فاعل في القرارات داخل المجتمع، وتفصيل دور الحركة الشبابية بالقضايا المجتمعية، وضرورة مشاركة الشباب وخاصة الفتيات في المؤسسات المحلية وفي مقدمتها الهيئات المحلية لياخذوا دوراً واضحاً يرتبط بقضايا التحرر الوطني والاجتماعي عبر إتاحة الفرصة لهم للتأثير في صنع القرار أو صناعة القرار والترشح. ولذلك هناك شروط لا بد أن تتوفر حتى يتم تعزيز المكاسب من أبرزها استمرارية الحوار مع الشباب وإجراء إصلاحات قانونية وسياسية منمظفة للحياة السياسية كل ذلك يوفر بيئة ملائمة ومحفزة .

إشراك المجتمع المحلي

وخلص التقرير للتأكيد على إن مشاركة الشباب تسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة